# الأبعاد الاقتصادية لحرب الخليج الثانية
## الصراع على النفط وانحسار التنمية العربية

**عثمان محمد عثمان**
معهد التخطيط القومي ـ القاهرة

**مقدمة**

كانت مقدمات الغزو العراقي للكويت صريحة في الإعلان عن موضوع النزاع، وعن أهدافه: المصالح النفطية. ورغم أن الحكومة العراقية أعلنت بعدئذ، ومع تصاعد الأزمة بعد الغزو، عن أهدافٍ مزعومة أخرى، وأبدت نوايا متناقضة أخرى، فقد تكشف اندلاع عمليات عاصفة الصحراء عن اكتمال حلقة الصراع حول النفط الذي فجره العراق بغير ضرورة، وفي حقبة تاريخية كنا نتصور أن الأمة العربية، بل والعالم الثالث قد تجاوزها.

ومن هنا فإن تداعيات الغزو، والحرب والتحرير، وما بعده ليست مقصورة على الحساب الاقتصادي للمكاسب والخسائر التي لحقت بأطراف النزاع، بل ربما أصبح هذا الحساب بغير ذي قيمة مذكورة، رغم عدم الانتهاء من سداد فواتير الحرب. إن دراسة الآثار الاقتصادية للحروب (العادلة أو العدوانية على حد سواء) قد تتخذ أحد أسلوبين: الأول يركز على الدخل المضاع income forgone نتيجةً مباشرة أو غير مباشرة للحرب، وذلك من وجهة نظر دولة أو مجموعة دول معينة، وهذه النظرة الجزئية هي التي غلبت على معظم الكتابات التي عالجت آثار الغزو على أسعار النفط، وأسعار الفائدة العالمية وتغيرات أسواق المال العالمية، ثم آثار هجرات آلاف العمال وعائلاتهم عبر الحدود، واضطراب تدفقات السياحة، وكذلك

غيرها، وصاحب الزيادة في الدخل من النفط (مباشرة أو بطريقة غير مباشرة) تنامي أهمية القطاعات الاستخراجية على حساب القطاعات الانتاجية، وببساطة فإن حوالي نصف الدخل العربي يتولد من النفط، وقد أدى تعديل أسعار النفط في 1973، وفي 1980/79 إلى تعميق الاختلال السائد في هياكل الإنتاج العربية، فزادت نسبة مساهمة القطاعات الاستخراجية في تكوين الناتج المحلي من 23% عام 1970 الى 42% في 1979 ثم إلى 49% عام 1981، وتراجعت بالتالي مساهمة القطاعات الأخرى خاصة الزراعة والصناعة (بدوي، 1988)، وهذا التراجع ليس مجرد مسألة حسابية، وإنما مردُّهُ إلى التأثير المباشر وغير المباشر لنمطي الانفاق والانتاج والسياسات المؤثرة فيهما منذ تنامي الثروة النفطية، فخلال الفترة الممتدة من 1973 حتى منتصف الثمانينات لم تتغير حصة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية (حوالي 7%)، وانخفضت مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي غير النفطي (بعد استبعاد ناتج القطاع الاستخراجي) من 20% في 1972 إلى 12% في 1981[1]، والملفت للنظر في البلدان النفطية الغنية بمواردها الزراعية مثل العراق والجزائر أنها شهدت تراجع القطاع الزراعي أكثر من سواها، حيث انخفضت نسبة مساهمة قطاع الزراعة من 7,2% عام 1970 إلى 2,7% عام 1981. إن القيمة المضافة للصناعات التحويلية لم تكن تزيد عن 12% من القيمة المضافة «الريع» للصناعات الاستخراجية في سنة 1981، وذلك لمجموع الدول العربية، وتنخفض النسبة إلى 7% في الدول النفطية. ورغم أن هذه النسبة قد ارتفعت إلى حوالي الثلث في 1987 فإن ذلك لا يعود إلى زيادة التصنيع وتنويع الصناعة، وإنما إلى انخفاض إنتاج النفط بصفة أساسية (التقرير الاقتصادي العربي: 90, 89).

وإذا كان تكامل البنيان الإنتاجي للاقتصاد (وهو المحدد الرئيسي للتمييز بين التبعية والاعتماد المتبادل) يقاس بدرجة نماء قطاع إنتاج السلع الرأسمالية، فلم تمثل القيمة المضافة في إنتاج السلع الرأسمالية سوى 8% من الواردات من هذه السلع. وكما هو ظاهر فإن معدلات النمو الاقتصادي أصبحت مرهونة صعوداً أو نزولاً بتغيرات إنتاج وأسعار النفط. فخلال السبعينات بلغت معدلات الزيادة من الناتج العربي المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) حوالي 8% سنوياً، بينما لم تتعد 2% سنوياً خلال الثمانينات. ويعكس الاختلال في هيكل الإنتاج نفسه في تحديد مكانة الاقتصاد العربي في تقسيم العمل الدولي. فالصادرات العربية تتمثل في معظمها في السلع الاستخراجية (والنفط أساساً)، إذ تبلغ نسبة حصيلة الصادرات من هذه السلع

من حوالي 900 مليون دولار في 1973 إلى 8,3 مليار دولار في 1984، وانخفضت إلى حوالي 6,5 مليار دولار في 1988. وزاد إجمالي هذه التحويلات خلال الفترة 73 - 1987 عن 70 مليار دولار تمثل حوالي 10% من قيمة إجمالي الناتج المحلي للدول العربية المصدرة للعمالة.

إن أهمية النفط كمصدر للدخل العربي ترتبط بأهميته كمصدر للطاقة في الاقتصادات الصناعية المتقدمة، ولعله من طبائع الأمور أن يتنافس المنتجون والمستهلكون على تحقيق أفضل المزايا من تبادل هذه السلع الاستراتيجية، وقد استطاع المنتجون الرئيسيون للنفط في العالم الثالث أن ينظموا أنفسهم في منظمة أوبك التي لعبت دوراً مهماً في تصحيح أسعار النفط في 1973 في خطوة غير مسبوقة. ومنذ ذلك الحين شهدت أسعار النفط وعائداته تقلبات ظاهرة عكست أوضاع سوق النفط، وسياسات البلدان المنتجة، ووضع سياسة منظمة أوبك في آن واحد. وأصبحت سوق النفط تتسم بالهشاشة البالغة، فخلال النصف الثاني من الثمانينات عاد استهلاك النفط إلى الزيادة بمعدل سنوى يصل إلى 2,5% (وهو ضعف المعدل الذي توقعته الدوائر المعنية) ومن ثَمَّ فعلى الرغم من زيادة التوقعات باتجاه الأسعار إلى التردي، فقد عادت إلى الارتفاع في السنوات 87 - 1990، ومن الملفت للانتباه أن صادرات أوبك قد زادت بأكثر من 50% عن أدنى مستوى بلغته في 1985 على الرغم من زيادة الأسعار باطراد من 7 - 8 دولارات للبرميل في 1986 إلى 23,6 دولار في يناير 1990، ولكنها عادت في حقيقة الأمور إلى الانخفاض إلى أقل من 14 دولاراً في أبريل من العام نفسه، ثم ارتفعت إلى 18 - 20 دولاراً قبل غزو الكويت، وبعد أن فاق السعر الأربعين دولاراً في أوائل اكتوبر (نتيجة التوتر العسكري والسياسي في المنطقة) عاد إلى الانخفاض لأقل من 30 دولاراً خلال نوفمبر 1990، ويبقى من الضروري، أن نسجل أن السعر الحقيقي للنفط في منتصف 1990 ظل أقل من مثيله في 1974، ومن ناحية أخرى تغير هيكل المعروض من النفط؛ إذ انخفض الانتاج المحلي للولايات المتحدة باستمرار حتى بلغ 7,6 مليون برميل يوميًا في 1990، ويتوقع أن ينخفض إلى 6,4 مليون برميل في 1995، 5,8 مليون برميل في سنة 2000، كما انخفض إنتاج الاتحاد السوفيتي من 12,6 مليون برميل في 1987 إلى 11 مليون برميل فقط في 1990، ولم يتغير أيضاً مستوى إنتاج بحر الشمال وآلاسكا، وفي ضوء ذلك فإن الزيادة في الطلب على النفط تمت مواجهتها من إنتاج دول الأوبك.

وتسويقها، زيادة درجة التجانس بين المنتجين الكبار وقد يكون بخروج الدول الأعضاء ذات الاحتياطيات المحدودة، وقد يتصور البعض أيضاً ـ في ظل التطورات التاريخية لتجربة أوبك ـ أنه يمكن زيادة السعر إذا أمكن تركيز القوة والسلطة داخل المنظمة بصورة غير معتادة، وربما كان ذلك في تخطيط العراق عند تدبيره لغزو الكويت.

## الحرب حول النفط

العالم يرقب باهتمام نتائج نهاية حقبة الحرب الباردة، وبينما يتوقع المحللون أن ينعكس ذلك بصورة مباشرة على حل النزاعات الإقليمية بالطرق السلمية، وفي الوقت الذي تصاعدت فيه بوضوح مستويات (وتعدد قنوات) التعاون الاقتصادي بين البلدان الصناعية المتقدمة، الشرقية والغربية، أقدم العراق على عملية غزو استعماري للكويت تذكرنا ببقايا التوسع الاستعماري قبل قرنين من الزمان. وأدت الغزوة إلى وقوع متغيرين ستكون لهما أبعد الآثار هما: أ ـ التحول من استخدام النفط في الحرب على التخلف والتبعية إلى الحرب من أجل النفط. ب ـ التحول من تدوير الفوائض إلى تدويل المواقع (النفطية). فطالما تاقت البلدان النامية ـ ومن بينها الدول العربية ـ إلى السيطرة على مواردها الطبيعية وتخليصها من الاستنزاف الذي خضعت له من قبل الشركات الاستعمارية، وناضلت هذه الدول من أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادي بعد نيلها استقلالها الوطني. وبعد أن سقطت محاولة مصدق تأميم النفط في إيران كان نجاح تأميم قناة السويس علامة فاصلة على هذا الطريق، وربما نستطيع القول: إن المحاولة التالية الناجحة تمثلت في قيام أوبك بعملية تصحيح جذرية لأسعار النفط في غمار الحظر الجزئي لتصدير النفط أثناء حرب أكتوبر 1973. ومنذئذ ظهر جلياً أن إنتاج النفط وتحديد أسعاره واستخدام عائداته أصبح مدار صراع سياسي طويل على جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية؛ فهناك من ناحية الضغوط والتحالفات والتباينات فيما بين أعضاء الأوبك، التي استهدفت باستمرار الحفاظ على حصة مناسبة في السوق العالمية للنفط، تمكنها من تحديد سعر عادل للنفط، وظلت أوبك رغم النجاحات والاخفاقات المنظمة الوحيدة في العالم الثالث ذات الفعالية والكفاءة بفضل تماسكها، بل لا يخفى أن أوبك لم تقتصر كمنظمة من العالم الثالث على الدفاع عن حقوق أعضائها، ولكنها حاولت ـ بدرجات متفاوتة من النجاح أيضاً ـ أن تلعب دوراً ملموساً في تدعيم وتطوير حوار الشمال والجنوب، وتقديم المعونات

خطابه (يوم 24 فبراير 1990) في عمان حينما استنتج أن تراجع قوة ونفوذ الاتحاد السوفيتي سيؤدي ـ من وجهة نظره ـ إلى أن تتمتع الولايات المتحدة خلال السنوات الخمس القادمة بحرية مناورة واسعة في منطقة الشرق الأوسط، وبعد أن أشار إلى عدة أمثلة على ذلك (مثل تشجيع هجرة اليهود السوفيت، وعدم سحب السفن الحربية الأمريكية من الخليج بعد وقف إطلاق النار بين إيران والعراق) أرجع السبب في ذلك ـ حسب قوله: «إلى أن الدولة التي تستحوذ على النفوذ الأكبر في المنطقة ـ عبر الخليج العربي وما يملك من نفط ـ سيكون لها اليد الطولى كقوة عظمى بغير منافس، ويعني ذلك أنه مالم يكن أهل الخليج ومعهم كل العرب متيقظين ستتحكم رغبات الولايات المتحدة في منطقة الخليج، وستتحدد أسعار النفط حسب المصالح الخاصة للولايات المتحدة، متجاهلة مصالح الآخرين»[4](1990). ورغم ظاهر التنديد بالمصالح الأمريكية في المنطقة فإن الرسالة التي تضمنها الخطاب كانت إعلاناً بنوايا الرئيس العراقي لأن يصبح سيد الخليج، ولا شك أن التصدي للإمبريالية ومصالحها عمل قومي مشروع، ولكن السلوك العراقي حتى تاريخ ذلك الخطاب لم يكن يدلل على صدق هذه الدعوى الظاهرة، وكانت الخطوة التالية لذلك مثل قنبلة دخان حينما أطلق الرئيس العراقي تهديداته بحرق نصف إسرائيل باستخدام الأسلحة الكيماوية، وربما تساءل البعض ـ في حينه ـ عن دوافع هذا التصعيد المفاجيء، وتشكك آخرون في الحكمة من ذلك، ولكن سرعان ما تبين ـ للمطلعين على الأمور في البداية ـ أن المستهدف هو التمهيد لشن حملة على دول الخليج العربية باعتبارها شريكاً في مؤامرة امبريالية على العراق؛ إذ انتهز الرئيس العراقي مناسبة عقد القمة العربية في بغداد (مايو 1990)، وأثار مشكلة انخفاض أسعار النفط، ومسؤولية بعض دول الخليج عن ذلك لقيامها بضخ كميات أكبر من الحصص المتفق عليها في أوبك.

أشرنا من قبل إلى آليات عمل أوبك، وهيكل سوق النفط، وحدود تعديل الأسعار، ويظهر في ضوئها مدى وهن المزاعم العراقية إذا استدعت الذاكرة حقائق عدة مثل:

ـــ إن الدولة التي تتحمل مسؤولية أكبر ـ باعتبارها مثل رمانة الميزان ـ في توازن سوق النفط هي المملكة السعودية وليس الكويت والإمارات.

ـــ إن بداية إغراق سوق النفط كانت على يد العراق ـ نفسه ـ وإيران، منذ

قد لا تقبل الولايات المتحدة والدول الصناعية المستهلكة للنفط أن يسيطر حاكم العراق على ربع أو نصف نفط الخليج، عن طريق تغيير نظم الحكم في بلدانه بالقوة أو الاحتلال العسكري لهذه الدول، ولكن الحشد العسكري الامريكي محفوز ـ أيضاً ـ بعدة اعتبارات اقتصادية / استراتيجية أخرى، فالمنافسة الاقتصادية بين أوروبا والولايات المتحدة لم تتوقف، وأمريكا تنظر بقلق إلى التطورات الاقتصادية والسياسية التي تشهدها أوروبا مثل التقارب الأوروبي في ظل مايسمى بالبيت الأوروبي المشترك، وتلاشي الخطر العسكري من جانب حلف وارسو والاتجاه من ثم ـ إلى تعديل مهام حلف الاطلنطي لتتجاوز الأهداف الأمنية، وقيام أوروبا الموحدة اقتصادياً في 1992، وجميعها قد تتمخض عن ابتعاد أوروبا عن المظلة الأمريكية، ولكن أوروبا واليابان تعتمد بدرجة أكبر من الولايات المتحدة على النفط العربي والخليجي، والموقف الأمريكي من أزمة الخليج فرصة سانحة لتأكيد أهمية دور أمريكا كقوة عالمية بالنسبة لأوروبا واليابان، وصعوبة الاستغناء عنها، بل إن موقف فرنسا الذي يبدو غير مؤيد بالكامل للتصور الأمريكي هو محاولة للتقليل من شأن هذا التصور، ومن أهمية الدور الأمريكي في الشرق الأوسط، ولا يخفى أن فرنسا تتطلع إلى عراق ما بعد حل الأزمة لاسترداد ديونها الكبيرة، وعقد صفقات اقتصادية ضخمة، وربما إعادة تسليح العراق من جديد.

ليس هذا فحسب بل إن المراقب للتداعيات الاقتصادية المباشرة لن يفوته أن يلحظ اختلاف عملية عاصفة الصحراء عن حرب فيتنام التي أدت ـ ضمن أشياء كثيرة ـ إلى تدهور ميزان المدفوعات الأمريكي، وانهيار الدولار، وفقدان مركزه وهو عملة الاحتياطيات الدولية، وفي هذه المرة لم تنطوِ التحركات الأمريكية على تكاليف اقتصادية باهظة، بل ربما تحققت من ورائها مكاسب ملموسة، من خلال زيادة الطلب المدفوع بفاتورة زيادة الأسعار المؤقتة التي تحملها الأوروبيون بصفة أساسية، ومما لا شك فيه أن صناعة السلاح الأمريكية استفادت مباشرة، ونجح البنتاجون في عدم تخفيض النفقات العسكرية في الموازنة الأمريكية.

إنها بغير شك الحرب الاقتصادية للسيطرة على الموارد الطبيعية والأسواق. ولكن بدلاً من أن يكون العراق قوة دعم للصف العربي في معركته للتحرر والاستقلال والتنمية، انتقل إلى صف القوى الاستعمارية يتنافس معها ـ وبأسلوب الغزو العسكري التقليدي ـ للهيمنة على أهم مصادر الطاقة ومواردها.

الاقتصادي المشترك، والتكامل الاقتصادي العربي، صحيح أن محاولات التكامل العربي قد تعرضت لانتقادات متعددة نظراً لما شابها من نقائص، وما واجهته من عقبات، ولكن ظلت دعوة الوحدة أو التكامل تستند إلى ما يجمع العرب من مقومات قومية ومصالح مشتركة في مواجهة العالم الخارجي، والتكتلات الإقليمية الدولية. لقد اعتبر الكثيرون أن تشابه الهياكل الانتاجية واندماج الاقتصادات العربية في السوق العالمية، فضلاً عن غياب الإرادة السياسية هي المعوقات الرئيسية في سبيل التكامل الاقتصادي العربي، وبطبيعة الحال فإن غزو الكويت لم يمثل تعطيلاً لفرص النمو الاقتصادي القطرية فحسب، بل تهديداً سافراً للمصالح الاقتصادية والاستراتيجية للبلاد العربية، أما وقد وصف الغزو من جانب البعض بأنه عمل وحدوي فلاشك أن كثيرين في المنطقة العربية سيراجعون هدفهم في الوحدة أو التكامل، وعلى الأقل ستثور الشكوك حول هذه الشعارات. وليس غياب الإرادة السياسية هو الذي أجهض مجلس التعاون الرباعي، ولكن «التآمر» على المصالح المشتركة أصاب التجربة، بل والمشروع العربي كله في مقتل.

وبينما قد يبدو ذلك القول تقويماً فردياً متشائماً من وجهة نظر البعض، فقد جاء تقويم المؤسسات المنوط بها رعاية وإدارة «العمل العربي المشترك» لآثار الأزمة مؤيداً لاستنتاجاتنا المشار إليها، وكما جاء في التقرير الاقتصادي العربي الموحد، فإن الخسائر المعنوية الناجمة عن الغزو تفوق الخسائر المادية، رغم صعوبة تقديرها بدقة، ومن وجهة النظر الاقتصادية المحضة تتمثل تلك الخسارة المعنوية في أمرين: الأول: فقدان الثقة ليس فقط بين المسؤولين العرب بل لدى المواطن العربي وبالذات المستثمر العربي في وطنه مما يؤدي في النهاية إلى ضعف الالتزام والترابط الاقتصادي بين الوطن العربي والمواطنين. الثاني: هو انخفاض درجة احترام «الكتلة العربية» من قبل التكتلات الأخرى في العالم، وما يشير إلى التقرير من تراجع الثقة والاحترام الدولي للوطن العربي، والشك في الحصول على إمدادات آمنة من نفط الخليج، وتجدد الحديث عن تشجيع مصادر الطاقة الأخرى.. إلخ، يلخص ما وصفناه بانحسار وربما انتهاء المكانة المتميزة أو المرموقة للاقتصاد العربي.

إن النزوع العربي المشروع نحو الوحدة واستغلال الموارد القومية في توفير مستوى معيشة لائق للانسان العربي، لا يعني أن نتجاهل ما يعترض هذه الأهداف من حوائل وتراجعات، وفيما يبدو فإن ثوابت مشارف القرن الواحد والعشرين

ومحطات كهرباء وغيرها بأكثر من 450 مليار دولار. ولا يشمل ذلك خسائر القطاع الخاص، وزيادة البطالة وارتفاع معدلات التضخم وغيرها من آثار غير مباشرة (التقرير الاقتصادي: 1991)، وما نركز عليه هنا لايتعلق فقط بهذه التكلفة التي تتمثل في ضياع الموارد، وإنما في السياسة التي ستتبع لتعويض هذه الآثار، إن كلاً من السعودية والكويت قد دفع حوالي 19,1 مليار دولار كمساهمات لقوات التحالف (الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا) كما تحملت السعودية حوالي 6 مليارات دولار كمساعدات للدول المتضررة من الغزو، وتحملت الكويت والإمارات معًا حوالي 5 مليارات أخرى، وهذه تكلفة اضطرارية لاشك، ولكن ذلك قد لاينطبق على نمط إعادة البناء وتوجهات التنمية وسياسة الدفاع، ولقد بلغت مشتريات السلاح للسعودية حوالي 10 مليارات دولار في غمار وأعقاب حرب تحرير الكويت، وهناك ـ فيما يبدو ـ خطة لزيادة القوات السعودية من حوالي 60 ألف فرد إلى مائتي ألف، وكذلك الحال في بلدان مجلس التعاون الخليجي، والزيادة المحتملة ـ ربما المؤكدة ـ في نفقات الدفاع ستنعكس بالضرورة على مخصصات الإنفاق الاستثماري والجاري وعلى الموازنة العامة وموازين المدفوعات مما يحولها جميعاً إلى أوضاع العجز والتدهور.

ومما لاشك فيه عندئذ أن الاستثمارات العربية فضلاً عن المعونات التي كانت تقدمها الدول النفطية ستخضع لإعادة النظر، فيما يشبه توزيع المكافأة في ضوء مواقف الدول المختلفة من الأزمة، والحقيقة أن ذلك لا يمثل تغيراً في سياسة الدول النفطية التي كانت تستخدم هذه المعونات لتحقيق أغراض سياسية، بل إن ما أثير حول مسألة توزيع الدخل وأحقية الفقراء العرب في نصيب من دخل أثريائهم ربما يؤتى نتائج عكسية؛ إذ يتزايد حرص الدول النفطية، وتقتيرها على الأشقاء (ناكري الجميل). وربما يميل البعض من المتشائمين إلى الاقتناع بأن أحداثا أشد جسامة قد مرت بالمنطقة العربية ولم تترك تغييرات مذكورة كان ينبغي لها أن تتم، ويرجحون من ثم أن تشهد التسعينات ـ وما بعدها ـ عودة الأمور إلى سابق مسارها على غرار عناصر مشهد التكرار.

**تغيير الواقع**: عملية تصور المستقبل ليست مجرد تمنيات أو خطاب دعائي لما يرغب فيه المرء؛ فإن احتمال التغيير مرهون بتوافر عدد من الشروط، نشير إلى أربعة منها:

وتطوير تقنية مناسبة.

الشرط الرابع: والذي بات مطلباً ضرورياً للتغيير على جميع المستويات يتعلق بالديمقراطية لا كضمانة لأن يكون التغيير مقبولاً شعبياً ومحققاً لمصالح الغالبية واستقرار المجتمعات في غمار تطورها، ولكن لأنها غاية مرغوبة في ذاتها فشعوب العالم جميعاً تتطلع إلى الحرية السياسية، وحرية المعتقد والكلمة، والتعددية والمشاركة وغيرها من حقوق الانسان.

وليس من الواضح في غمار الأزمة الراهنة التي فاقمها غزو الكويت وتحريرها ما الآليات التي تتحقق من خلالها شروط ومتطلبات التغيير. وأيهما يسبق الآخر في تحفيز التغيير في المجالات المختلفة؟. وكما قيل بشأن الحاجة إلى ترتيبات أمنية جديدة لما بعد انتهاء الغزو، فإن التغيير ما لم يكن عربياً فستفرضه قوى من الخارج ولكنه لن يكون عندئذ مواتياً ولا محققاً للمصلحة العربية بالضرورة.

## الهوامش

(1) ارتفعت نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي (غير النفطي) في 1987 إلى حوالي 14% وذلك بسبب تباطؤ النمو في الأنشطة المعتمدة على الإيرادات النفطية مثل التشييد والبناء والتجارة وقد انعكس انخفاض ناتج الصناعات الاستخراجية من حوالي 200 مليار دولار عام 1981 إلى حوالي 71 مليار دولار عام 1987 نتيجة انخفاض أسعار النفط في تضاؤل نسبة مساهمة القطاع الاستخراجي في توليد الناتج المحلي إلى حوالي 20% فقط، وإذا استبعدنا تغيرات حصة هذا القطاع لا نلحظ تغيرات جوهرية في هيكل الإنتاج غير النفطي.

(2) لايبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية أخذت خطوات جادة (أو نجحت) في تنفيذ تهديدات وزير خارجيتها هنري كسينجر في أعقاب أزمة النفط الأولى لتجهيز قوات الانتشار السريع، لاحتلال مناطق الإنتاج إذا تعرض لخطر الحظر أو التوقف.

(3) مثل الادعاء بأن الكويت جزء من العراق تاريخياً، أو القول بتحقيق الوحدة الاندماجية بين أقطار الأمة العربية أو الزعم بحق فقراء العرب (وليس العراق من بينهم على أية حال) في الثروة العربية الواحدة، أو استخدام الثروة العربية في الحرب ضد الامبريالية والصهيونية (لم تشارك العراق في أية معركة مع إسرائيل).

(4) الايكونوميست البريطانية ,29 سبتمبر، 1990.

(5) لا يتعارض ذلك مع القول بأن الأطراف المعنية تعمل على تحقيق أهداف استراتيجية، مثل عدم الاخلال بالتوازن الاقليمي، أو رفض مبدأ احتلال الأرض بالقوة المسلحة، أو التدخل في الشؤون الداخلية، أو اختبار متانة أسس النظام الدولي الجديد.. الخ..